

بطريرك الأقباط يتحدث إلى "الأهرام"

البطريرك يفتح وسائل لحل المشكلات القبطية

ورضم ٣ من أعضاء المجلس الملي إلى لجنة مراجعة حسابات الأديرة

الرئيس يوساب يحث على التمسك بالاتحاد لصون السلم وتجنب الانقسام

لحل هذه المشكلة بالاتفاق بين رجال المجلس الملي وبين رؤساء الأديرة ، وأنى اعتقد أنه إذا اطمأن كل فريق إلى حسن نيات الآخر أمكن الدخول إلى تسوية مرضية . أما أن يصر المجلس الملي على انتزاع هذه الأوقاف التي كونها الرهبان بمجهودهم ، فهو أمر يبدو مستحيلا بعد أن ظلت في أيديهم منذ أن استروها وتعاملت على مر الأزمان . ولا يغنى



الابا يوساب الثاني

ان رؤساء الأديرة . يراغبون إدارة المجلس الملي في أوقافه وتبين لهم أن المجلس تصرف بالبيع في كثير منها تحت غطاء الحاجة وموازنة ميزانيته

لجنة لمراجعة الحسابات ...
وانضاف «ابا البطريرك إلى ذلك قوله :
ان المجلس الملي شكك إليه من عدم وجود وثابة على حسابات أوقاف الأديرة ، فقام البطريرك بتأليف لجنة من ثلاثة من المطارنة لمراجعة هذه الحسابات . وخولها الاستانة بالمحاسبين والخبراء لتأدية سميتها . غير أن المجلس الملي ماد وأبدى رغبته في أن ينضم إلى هذه اللجنة ثلاثة من أعضائه فاستدعى ابا البطريرك رؤساء الأديرة وبحث معهم هذا الموضوع وانتهى الاتفاق معهم على قبول تشكيل المجلس الملي في لجنة

المطارنة تؤيد بقاء التلميد
وانضاف الاب البطريرك إلى ذلك : انه بعد اس اجتماعهم لم يبقا كبيرا من المطارنة والأساقفة وعرض عليهم مسألة هذا التلميد فكان من رأيهم جميعا الإبقاء عليه طالما لم تثبت ادانته . والشأن المؤسف ان هناك جماعة لهم لهم سوى اشاعة الإباطيل ، وتضخيم الجوابات ، فالادعاء ان المطارنة جفروا إلى الاسكندرية ليطالبوا بإلغاء التلميد ، واعداد ان مروجي الاشاعات يبيعون أوقافهم سدى في مثل هذه الامور ، فليتعرفوا إلى ما هو اجدى والنع .

مشكلة اوقاف الأديرة
تلك لفظة الاب البطريرك لقد تقدم المجلس الملي العام إلى خطبتكم في العام الماضي بمشروعين أحدهما الاستيلاء أسكنتم حتما دميان وكحل محكمة استئناف مصر ، أحدهما يحدد اختصاصات المجلس الملي تحديدًا واضحًا لأبدع مجالاً للمنازعات التي تثار بينه وبين الرئاسة الدينية وفي الوقت نفسه يخل مشكلة اوقاف الأديرة والمشروع الثاني خاص بتنظيم المحاكم المالية وقضاء الأحوال الشخصية ، ورغم ان خطبتكم بلوكم المشروع الاول فقد رفضتم تنفيذه . فقال الاب البطريرك : ان مشروع تحديد اختصاصات المجلس الملي كثر من المشكلات ولكنه نص صراحة على انتزاع إدارة اوقاف الأديرة من أيدي الرهبان ، وهو ما يرفضه رؤساء الأديرة ، ولا أريد أن يسيد التاريخ نفسه وتكرر المسألة التي حدثت في عام ١٩٢٤ حينما أمر الملك الرحمت الانبا مكاريوس البطريرك السابق بتأليف لجنة عليا تدير الأوقاف القبطية ومن ضمنها اوقاف الأديرة ، وكانت النتيجة ان رؤساء الأديرة رفضوا تنفيذ أمر البطريرك ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل اجتمع المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ونظراهم هيئة مؤتمر يشهد الجميع القفس واصفروا قرارات بعدم التعاون مع البطريرك مما اضطره إلى مقابلة كرسية والسفر بمفرده إلى دير القديس الانبا بولا الواقع على مسيرة بضعه ايام في البحر الأحمر واعتكف هناك ، وكانت تحدث كادحة بعد ان اتكلم الشعب القبطي إلى شطرين لولا ان تدخلت الحكومة لحسم هذا الخلاف ، وأوقفت الوزير القبطي فيها وبعض الشخصيات الكبيرة إلى الدبر . وظنوا منه العودة إلى مقر كرسية ، وفعل لجمرة الحكومة بعد الحاج شديد لا يريد ان تتكرر المسألة .
واستطرد الاب البطريرك فقال : لا أريد ان تكرر هذه المسألة وينشق الشعب القبطي من أجل اوقاف الأديرة ، ويحسب جدا ان

قال مندوب «الأهرام» .
استقبلني غبطة الانبا يوساب الثاني بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية في غرفته الخامسة المتواضعة ببطركية الاسكندرية ، وبعد ان حياني تحية طيبة ، شكر «الأهرام» على اهتمامها بالإصلاح الطائفي وقال ان المجلس الملي اظهره امام شعبه بمظهر الرئيس الديني الذي لا يمس استخدام سلطته وحله المسؤوليات التي تربت على عدم حل بعض المشكلات ، مع ان هذه المشكلات ظل عليها السيد وتماتت عليها المجالس المالية ، وميز من حلها البطارقة السابقون ، حتى شغل للكثيرين من أفراد الشعب القبطي إلى ألف حائلا دون تنفيذ المشروعات الإصلاحية ، في حين ان الحقيقة لا تلتق مع هذا الوضع

مشكلة تلميد البطريرك
قلت للبطريرك ان المجلس الملي يطلب ابعاد التلميد من خدمته مستندا في ذلك إلى انه يستقل سلطته بكم ، وكان سببا في رفض الإصلاح . والاتباط بجانب احترامهم الكان لكم وتقديسهم لخدمته الرسولية ، يزعمون المجلس الملي في موقعه ويرون ان مستحججا لرفضهم حتى تنجح الفرصة للمجلس الملي ان يخطو خطوة إلى الامام . فقال البطريرك : هذا التلميد يتولى خدمتي منذ أكثر من ٢٢ عاما ، وليس من العدل والانصاف ان اقصيه لجرد القول بان هناك شبهات تحوم حوله أو انه استغل مركزه موكلت الفضل ان يتقدم الذين يتهمون به بشكاوى في دوائج معينة حتى اذا ثبت التحقيق صحتها تمت فوراً بالصلاة واعتقد ان احدا لا يقبل ان يفصله الشهود من عمله لجرد شبهات ودون اجراء أي تحقيق لا يتدخل في الشؤون العامة
اما القول بان هذا الموظف قد وقف حائلا دون تنفيذ المشروعات الإصلاحية ، فهو غير صحيح ، لان المجلس الملي لم يتقدم إلى أي مشروع إصلاحى منذ ان انتخب في يوساب سنة ١٩٥٠ إلى الآن ، فملا من ان وكيل المجلس الملي وأعضائه متصرفون بنا شخصيا ولم يقل احد منهم ان التلميد أبدى رأيا في مسألة عامة أو ان به صلة بالشؤون الطائفية لان «هفته» مفعورة على الخدمة الشخصية وما كنت اسحق له بان يتدخل في أي أمر يتعلق بالكنيسة لو انه تدخل فعلا . والدليل على ذلك هو ان هذا التلميد أبعد من دوائر البطريركية مدة عام كامل وحددت اقامته ولم يظفر بيته ، فلم يتقدم المجلس الملي بأي مشروع اصلاحى وطلب تنفيذه في خلال هذا العام .

المجلس الملي لدراسته وإبداء الرأي فيه، ولكن المجلس لم يبت فيه حتى الآن، وأعرب البطريرك من أملة في أن يقر المجلس هذا المشروع ويبدأ في تنفيذه نورا لمواجهة الحالة في المستقبل.

المتصائب العقارات
وتحدث فبيلة الاب البطريرك لهذه المناسبة من راحب يدمى القمص جوارجيوس اشترى ٢١ فدانا منذ أكثر من قرن من الزمان، تقع في بولاق بالقاهرة (خلف شارع المسحاقة) ورأى المثلث الرحمت الانبا كيرلس الرابع غم هذه الاطيان الى املاك البطريركية لدعمها وتولى ادارتها المجلس الملي وقد يدهش الشعب القبطي اذا علم ان هذه الاراضي تهاوت حتى أصبحت ١٣ فدانا نتيجة المتصائب الاهلن لها ووضع اليد عليها وحسب الرقابة.

مشروع الاشتراكات في الكتائس
وقال الاب البطريرك: ان المجلس الملي في الاسكندرية ادخل نظام الاشتراكات والكتائس وبذلك امكنه رفع مستوى درجالت الكليروس بها، ورجا ان يحدد المجلس العام حدود مجلس الاسكندرية وبمسم هذا النظام في كتائس القاهرة حتى يستطيع مواجهة الابعاء الملقاة على عاتقه نحو الكتنة، وفي الوقت نفسه يوفر ما يقرب من ٢٤ ألف جنيه سنويا من ميزانيته من مربيات الكتنة، ويتسكن من تنفيد بعض المشروعات اذا اقره المجلس الملي العام.

تعديل لائحة انتخاب البطريرك
نلت للاب البطريرك ان المجلس الملي يطلب تعديل لائحة انتخاب البطريرك، لانها لم تحقق الخير الذي كان يريه الاقياط منها، بل كانت مدعاة لكثير من المساوي ويطلب المجلس تعديل هذه اللائحة بحيث يقتصر الترشيح للكرسى البطريركي على الرهبان دون المطارنة، وتنسحق طوائف الناخبين وذلك للحد من الدعايات الانتخابية والمساخرات التي لا تنفق وبكرامة الكرسي الرسولي. فقال: ان المجتمع القبطي سبق ان اصدر قرارا بجعل الترشيح للكرسى البطريركي مقصورا على المطارنة والاساقفة، وهم بطبيعتهم من الرهبان المتبتلين، ولم يخرجوا عن كونهم رهبانا، فضلا عن ان المطارنة لهم من الخبرة والدراسة برعاية الشعب ما يؤهلهم لهذا المنصب الخطير. اما بالنسبة لتعديل اللائحة لتجنيب المرشحين الدعايات والمهاكرات، فهو امر واجب، وارى ان يتقدم المجلس الملي بمقترحاته في هذا الشأن، وانا على استعداد لاتخاذها.

الجندي الاول في ميدان العمل
بوخم البطريرك حديثه بقوله: ان البلاد بجواز مرحلة دقيقة من الخطر مراحلها - وواجبنا ان نكفل لمواجهة قضية الوطن أولا، ونصرف جهودنا الى الاصلاح الداخلى، تاركين الاختلافات التي لا جدوى منها، ونشترين الى ما يعود على الشعب بالنفع، وارجسو من المجلس الملي ان يتقدم اليها بمشروعاته الاصلاحية التي وعد بتقديمها، وسيرى الشعب القبطي اننى ساكون الجندي الاول في ميدان العمل، ولن ادخر وسعا في سبيل تمويل هذه المشروعات فان الشيء الذي يسعدنى هو ان تتاح لى الفرصة لطبقة الشعب الذى كرس حياتى له، ولن اتغلى يوما عن رغباته، بل ساعمل على تحقيقها بمتينة الله.

مراجعة حسابات اوقاف الاديرة بثلاثة اعشاء وطلب الى المجلس ندب هؤلاء الاعضاء. وهذا اكبر دليل على حسن نية رؤساء الاديرة فاننى ربح اوقاف الاديرة.

تلت لفبيلة الاتيا بوساب: ان اهم مشكلة تتفرع من مسألة اوقاف الاديرة هي التصرف في ثلثي ريسما، الى ماذا يفيد الاقياط بشرو الاوقاف وتصبح عشرات الآلاف من الإندنة والمعمرات دون ان يعود هذا بالنفع عليهم، فقال: ان رؤساء الاديرة يساهمون بتسيط. واقر في المشروعات الاصلاحية، فقد انشأوا المدارس في معظم القرى بالريف، ويزودون الجمعيات الخيرية الكبرى التي تؤدى رسالتها بمبالغ سنوية ثابتة لتشجيعها، ويقومون بتحويل المشروعات المتعثرة التي يصحز الاقياط من تنفيذها لى البلاد الفقيرة، فضلا عن الإنفاق على جهات الخير. وعلى الرغم من ذلك فهم على استعداد للمساهمة بكبر تمسحيب في المشروعات التي يقرها المجلس الملي بشرط ان يطلعوا على نوع هذه المشروعات لمعرفة ما يفيد. الاقياط منها حتى اذا تحققوا ان هذه المشروعات مستعود على الاقياط بالنفع، فانهم لن يتروكوا في تمويلها بالمال اللازم، واعتقد ان هذا التصريح يكفى لالتقاء القموه على حقائق الأمور، فلا يؤخذ الاقياط بالمطواهر، ويتنهى دليلا على حسن نيات رؤساء الاديرة، والواقع ان المجلس الملي لم يتقدم اليهم باى مشروع وطلب منهم المساهمة في تمويله، وانما كان المجلس بطالب رؤساء الاديرة بايداع جزء من ثلثي ربح اوقافهم في خزانة البطريركية دون ان يكون هناك خطة مرسومة او برنامج موضوع للاصلاح.

مشروع الاحوال الشخصية
وتحدث الاب البطريرك من المشروع الشبانى الذى قدمه المجلس الملي ورفض الموافقة عليه وهو الخاص بالحاكم المليمة فقصاه الاحوال الشخصية، فقال: ان هذا المشروع اعد لجميع الطوائف غير الاسلامية في مصر، وقد حاولت فيه هذه الطوائف، وهذا يكتفى لعدم اقراره اطيان البطريركية والاصلاح الزراعى وقال الاب البطريرك انه علم ان هناك عجزا كبيرا في ميزانية البطريركية عن عام ١٩٥٢/١٩٥٤ ناتجا من هبوط ايجارات الاطيان الزراعية التي تملكها البطريركية، ولما كان من المتعذر تسطع المرفقات لان الجزء الاكبر منها عبارة من مرتبات للموظفين والكنهنة والمدبريين، واعانات شميرة للفقراء والارامل، فقد ازمج هيخته من وجود هذا العجز، وعهد الى الاستاذ نبيه يوسف المستشار وسكرتير المجلس الملي العام بحث هذا الموضوع، لاسيما وان البطريركية تملك ٣٦٠٠ فدان سيشملها قانون الاصلاح الزراعى بعد سبع سنوات، وعينشد لن نجد البطريركية موردا للاتفاق منه على مؤسساتها ومراقبتها المتعددة من مدارس وكنائس وغيرها.

مشروع سكرتير المجلس الملي
ويقول الاب البطريرك ان سكرتير المجلس الملي قدم اليه تقريراً ذكر به ان البطريركية تملك هذه قطع من الاراضي الغشاء في احسن المواقع بالشوارع الرئيسية بالقاهرة مجموع مساحتها ٢١ فدانا ونعتف فدان، واقترح تقسيمها وبيع نعلها وتخصيمها الثمن لبناء مشرين عمارة جديدة تدر ايرادا ثابتا كبيرا. يعوض من فقد الاطيان التي يشملها قانون الاصلاح الزراعى، وقد احيل هذا المشروع الى